نقل السفارة الأمريكية للقدس بين إعلان ترامب والشرعية الدولية

Moving the US Embassy to Jerusalem between Trump's declaration and international legitimacy

دنيازاد ثابت

جامعة تبسة ، الجزائر، douniazed.tabet@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/20 **تاريخ القبول:** 2022/04/05 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

منذ توليه سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عكف دونالد ترامب على إصدار قرارات مخالفة للشرعية الدولية، في العديد من القضايا منذ أيامه الأولى في البيت الأبيض إلى غاية خروجه منه، ومن بين المسائل التي أولاها اهتماما بالغا إعلان القدس عاصمة للكيان الاسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية لها، وهو ماتجيب عنه إشكالية الدراسة: هل يتوافق إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس مع الشرعية الدولية؟ *توصلنا إلى أن ترامب أصدر هذا الإعلان ضاربا بذلك الشرعية الدولية التي تحرم احتلال الأراضي عرض الحائط بالاعتداء على العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والأكيد أن هذا الإعلان ليس في سياق عمل فردي بل في إطار سياسة أمريكا تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما جاوبنا عنه باعتماد المنهج التاريخي و المنهج التحليلي.*

الكلمات المفتاحية: *القدس؛ القضية الفلسطينية؛ اعلان ترامب؛ نقل السفارة الأمريكية؛* الشرعية الدولية.

Abstract:

Since taking office in the United States of America, Donald Trump has been passing resolutions contrary to international legitimacy, in many cases from his early days in the White House until his departure from the White House, which is the problem of the study: Does Trump's announcement of the transfer of the U.S. Embassy to Jerusalem comply with international legitimacy? We have concluded that Trump issued this declaration, thereby violating international legitimacy, which prohibits the occupation of the territories from being flouted by attacking many resolutions of the General Assembly and the Security Council.

Keywords: *Jerusalem; The Palestinian Issue; Trump's Announcement; The Transfer of the U.S. Embassy; International Legitimacy.*

* **المؤلف المرسل: دنيازاد ثابت** ، douniazed.tabet@univ-tebessa.dz

مقدمة:

تحمل مدينة القدس العديد من الدلالات والأبعاد للمسلمين وغير المسلمين فهي من أقدم المدن التاريخية، يقدسها المسلمون كون المسجد الأقصى فيها القبلة الأولى وهوثالث الحرمين الشريفين، عرج منها الرسول صلى الله عليه وسلم إلى السماوات العلى، أما عند المسيحيين فهي موطن الرسالة ومكان صلب المسيح عليه السلام، وبالنسبة لليهود تمثل في معتقداتهم قيمة دينية أيضا من خلال الاعتقاد بوجود هيكل سليمان الذي يحوي قدس الأقداس وفق هذا المعتقد وهي أرض الميعاد لذلك كانت ولازالت أطماعهم فيها متطرفة ومعادية للطرف الآخر، حيث سعوا إلى محوالمسلمين وعلاقتهم بهذا المكان المقدس.

منذ بروز الأطماع الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بدايات القرن 19 وبعد وعد بلفور سعى الكيان الصهيوني للحصول على السيادة في القدس، وهوما حاول إثباته خلال العديد من الإنتهاكات والتي لاقت تراخيا من طرف المجتمع الدولي في ظل دعم أمريكي أسفر عنه وصول الأوضاع إلى ماهوعليه الآن، من جدار عازل وجرائم ترتكب يوميا وانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني.

بعد توليه سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عكف دونالد ترامب على إصدار قرارات مخالفة للشرعية الدولية، في العديد من القضايا منذ أيامه الأولى في البيت الأبيض إلى غاية خروجه منه، ومن بين المسائل التي أولاها اهتماما بالغا نجد القضية الفلسطينية، حيث كان لفترة حكمه بالغ الأثر في ترسيخ السياسة الإسرائيلية التي كانت محتشمة في عهد بعض الرؤساء السابقين له.

ظهرت لأول مرة فكرة صفقة القرن التي جاءت لتنهي مسيرة سنوات من كفاح الشعب الفلسطيني وسلبه ما تبقى من أرضه، برعاية أمريكية حيث كان عرابها دونالد ترامب وبدأت معالمها بإعلان القدس عاصمة للكيان الاسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية هناك، غير مبال بمختلف القرارات والمبادئ التي يحتكم المجتمع الدولي لها، وكذا الشرعية الدولية التي تحرم احتلال الأراضي وفق ميثاق الأمم المتحدة عرض الحائط بالاعتداء على العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

مما سبق تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أحد أكثر المواضيع جدلا وحديثا في الساحة العربية والدولية خاصة في ظل التطبيع العربي الاسرائيلي في الآونة الأخيرة وتزامن ذلك مع ما يسمى صفقة القرن التي كانت القدس أهم بنودها كمرحلة أولية.

وعليه تم طرح إشكالية الدراسة التي تتمثل فيمايلي: هل يتوافق إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس مع الشرعية الدولية؟

تحت هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

-هل يعد إعلان ترامب قرارا فرديا أم أنه يحمل خلفيات قانونية؟

-ماهوالوضع القانوني للقدس؟

-كيف تعامل المجتمع الدولي مع هذا الإعلان؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في التطرق إلى المراحل التي مرت بها قضية القدس ومراحل الاستيلاء اليهودي عليها، والمنهج التحليلي في التطرق إلى القرارات الدولية وآثارها مع التركيز على أوجه خرق هذه القرارات .

كما سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين حيث تطرقنا إلى الخلفيات القانونية التي كانت سببا في إعلان ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس بدلا عن تل أبيب في المحور الأول، وفي المحور الثاني عرجنا إلى أثر القرار في القانون الدولي..

1. الخلفية القانونية لإعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل:

تفاجأ المجتمع الدولي في تاريخ السادس من شهر ديسمبر 2017 بالإعلان الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعزمه نقل سفارة بلاده إلى القدس بدلا عن تل أبيب، وهوما خلف ردود فعل عربية ودولية مختلفة، وقد ساهم في صياغة هذا القرار العديد من الأسباب منها الإنتماء الديني لترامب والتواجد الكبير للوبي اليهودي في أروقة الكونغرس والمنظمات اليهودية الأمريكية، ولا يخفى على أحد أن ذهنية رجل الأعمال الذي يتعامل مع الأمور على أنها صفقات تجارية، قد وضعت القدس ضمن مخططات صفقة القرن، لكن القرار لم يأت من العدم بل له خلفيات قانونية ساهمت في ظهور هذا الإعلان.

أ. مكانة القدس في القانون الدولي:

منذ تهاوي الدولة العثمانية ظهر تكالب اليهود على الأراضي الفلسطينية عامة والقدس بصفة خاصة نظرا لما تمثله لهم من معتقدات يستبيحون في سبيل تحقيقها كل غال وثمين، وقد دأبت المنظمات الصهيونية على العمل سرا وعلانية من أجل تحقيق تواجدها في أرض الميعاد، حيث ساهم الفشل العثماني في انجاح ذلك عن طريق إصدار بريطانيا لوعد بلفور، وهوما انعكس على مكانة القدس في القانون الدولي حيث صدرت في هذه المسألة العديد من القرارات مرت في مجملها بمرحلتين حاسمتين كان تاريخ 1948 معلما فيها.

أولا: وضعية القدس قبل 1948

إن استمرارية الشعب الفلسطيني في حكم مدينة القدس على مر العصور يعد عنصرا أساسيا لا تقل أهميته عن عناصر السيادة الفلسطينية على هذه المدينة كالإقليم ونظام الحكم حيث أن وجود بعض الجماعات لفترات محدودة لا يعطي لها حقا بالسيادة، فالتواجد الفلسطيني كان مستمرا طيلة فترات (أبوالسعود 2009، ص. 10).

أكدت مختلف الدراسات التاريخية أن سكان القدس كانوا عربا من الآرامية والكنعانية والعمودية وغيرها من الشعوب التي سبقت الإسلام، وأنه لولا تسامح الدين الإسلامي لما كان للهود تواجد في فلسطين حيث دام الحكم الإسلامي أكثر من 13 قرنا بينما التواجد اليهودي لم يتعد الثلاثة قرون (أبوالسعود 2009، ص.ص. 10-20).

حيث أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين شهدت تناميا منذ أوائل القرن التاسع عشر لتظهر الأطماع الخفية لهم في هذه المدينة خلال الحكم المصري، خاصة بعد انتخاب ثيودور هرتسل رئيسا للمنظمة الوطنية الصهيونية خلال مؤتمر بال وهوالذي مهد وخطط لكيفية استيلاء اليهود عليها مدركا قيمتها لدى المسلمين وصعوبة بناء دولة يهودية دون السيطرة على القدس (القاضي 2019، ص.ص. 9-10).

بعد هزيمة الجيش العثماني سنة 1917 سقطت القدس بيد البريطانيين الذين تمكنوا من الحصول على الانتداب الذي بدأ فعلا سنة 1923، وهوما ترتب عنه زيادة أعداد المهاجرين اليهود لمدينة القدس إذا زاد عدد السكان في المدينة ما يقارب 200 بالمئة فأصبح 162 ألف بدلا عن 52 ألف (الشديفات 2017، ص. 46).

يعود ذلك للتعاون الذي وجدته الحركة الصهيونية من طرف الحكومة البريطانية فتم تهجير السكان الأصليين والإستلاء على ممتلكاتهم ليحل محلهم المستوطنون (العمري 2018، ص. 15)،

السبب وراء ذلك هوالسعي لخدمة الوعد الصادر عنها في الثاني من شهر نوفمبر لسنة 1917، عن طريق تقديم كل الوسائل وتهيئة البلاد من أجل تأمين إنشاء وطن قومي يهودي (أبوالسعود 2009، ص. 28).

مخالفة بذلك أحكام المادة 22 من عهد العصبة التي تحدد قواعد الإنتداب وأهدافه إذ أن صك الإنتداب بدأ في 1923، حيث أنه تعمد إغفال مدينة القدس.

تتالت الأحداث في المنطقة والإعتداءات الصهيونية السافرة على المسلمين ومقدساتهم بإجازة من بريطاينا، فشهدت هذه الفترة العديد من الثورات منها ثورة البراق سنة 1929، والثورة الفلسطينية الكبرى ما بين 1936 و1939، حيث نجم عن هذه الأحداث تشكل لجان لدراسة الأوضاع، تم بعدها تقديم اقتراح من طرف لجنة "بال" بتقسيم فلسطين إلى ثلاث أقسام دولة عربية وأخرى يهودية وأما إقليم القدس فهووالمناطق المجاورة له تحت إدارة دولية (القاضي 2019، ص. 14).

تحت هذا الإطار صدرت توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية وإخضاع القدس إلى نظام دولي خاص حيث كلفت الأمم المتحدة بإدارتها (قاسم 2011، ص. 4).

ثانيا: وضعية القدس بعد 1948

بالرغم من صدور توصية الأمم المتحدة باعتبار القدس مدينة ذات وضع خاص تحت إدارتها إلا أن إسرائيل نجحت باحتلال الجزء الغربي منها واحتفظ العرب بالباقي، حيث ظل هذا الوضع قائما بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (قاسم 2011، ص. 4).

جاء في ذلك القرار 194 في الدورة الثالثة للأمم المتحدة بتاريخ 1948 الذي أفرز عن إنشائه لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة حيث تقرر وضع القدس في نظام دولي دائم وإقرار حق العودة للاجئين من أجل تحقيق السلام في أرض فلسطين مستقلة (الاسطل دون سنة نشر، ص. 264).

صدر هذا القرار بعد احتلال إسرائيل 78 بالمئة من الأراضي الفلسطينية ومايزيد عن ثلاثة أرباع من مدينة القدس عن طريق العنف والهمجية، بارتكاب الجرائم الأشد جسامة والترهيب والقوة واعتمادها على فرض سياسة الأمر الواقع (القاضي 2019، ص. 30).

على الرغم من إصرار الأمم المتحدة على موقفها من تدويل القدس قابل ذلك إصرار اسرائيلي للاستيلاء عليها فقد أعلنت هذه الأخيرة في سنة 1949 عن نقل عاصمتها للقدس، وخلال هذه الفترة إلى غاية 1967 كانت القدس في محل نظر المجتمع الدولي نظاما دوليا قائما بذاته حيث لم يعترف العالم بالوجود الاسرائيلي في القدس الغربية، وكذا السيطرة الأردنية على القدس الشرقية، باستثناء بريطانيا التي قدمت أوراق اعتماد سفيرها لأمين القدس المعين من طرف الأمم المتحدة وليس لوزير الخارجية في الأردن أواسرائيل (قاسم 2011، ص. 4).

بعد حوالي 13 سنة من الحرب العربية الاسرائيلية وفي1967، تم إصدار قرار اسرائيلي متعلق بضمها إلى الكيان مدعية أن القدس هي عاصمتها الكاملة والموحدة حيث قامت منذ 1976 بمصادرة أكثر من ثلث الأراضي التي ضمتها القدس، لتصل إلى بناء الجدار العازل الذي بلغ طوله سنة 2017 أكثر من 139 كم والذي يفيد بأن الهدف الاسرائيلي كان بناء وتشييد القدس الكبرى (دون مؤلف 2018، ص.ص 7-10)،

وإلى غاية كتابة هذه الأسطر يزداد النفوذ الاسرائيلي يوما بعد يوم في القدس وفي ظل القرارات الدولية التي تشجب ذلك، على الرغم من عدم مشروعيتها ورفضها من طرف الفلسطينيين أنفسهم أوالعالم العربي والإسلامي فإنها لم تلق الاحترام من طرف الاسرائيليين، ولذلك يمكن القول أن القدس من منظور الأمم المتحدة منطقة خاصة وفي المنظور الإسرائيلي عاصمة لكيانها الغاصب أما الفلسطينيين فقد حرموا من أرضهم وشردوا منهما.

ب. خلفيات قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

الولايت المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي اعترفت نهائيا بالكيان الصهيوني بتاريخ 1949، ومنذ ذلك الحين كانت حليفة له وحامية لممارسته المخالفة لكل المواثيق والأعراف الدولية، وتبعا لمصالحها كانت مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية حيث أن اسرائيل هي الحليف الوحيد لها في المنطقة، لذلك كانت تميل كل الميل اتجاه سياساتها، وكانت مسألة القدس إحدى هذه المسائل التي أثارت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فبرزت اتجاهاتها من خلال تصريحات رؤسائها لكن الواقع العملي عكس تأييدا كاملا للممارسات الإسرائيلية من أجل تهويد القدس، حيث كان هذا التأييد أحد الاسلحة التي استندت عليها اسرائيل في ممارستها في الأراضي الفلسطينية كافة وفي مسألة القدس خاصة .

أولا: الموقف الأمريكي تجاه مسألة تدويل القدس

منذ أن بدأ النزاع العربي الإسرائيلي على القدس وعلى إثر خروج الانتداب البريطاني كان الموقف الأمريكي داعما للسياسات الإسرائيلية في المنظمة إلا أن موقفه اتجاه مسألة تقسيم القدس كان مغايرا حيث أنه ومنذ سنة 1947 دأبت على المناداة بوحدة المدينة وتدويلها.

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الموقف حتى بعد تقسيم المدينة إثر حرب 1948، حيث أعلنت موقفها الرافض الإعتراف بالسيادة الأردنية على الشطر الشرقي والسيادة الإسرائيلية على الشطر الغربي كما تذهب إلى أن الأمم المتحدة غير مؤهلة لإدارة هذه المدينة وتدويلها، حبث عينت قنصلا عاما في القدس يعمل على تكريس وحدة المدينة (العمري 2019، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ص. 353)

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن هذا السياق في موقفها تجاه مسألة القدس خلال مختلف المراحل والأحداث التي مرت على هذه الأخيرة من حروب واتفاقيات حيث رفضت الضم غير الشرعي للقدس أوالسيادة الإسرائيلية عليها وظلت تنادي بتطبيق القانون الدولي على هذا الإقليم معتبرة القدس الشرقية أرضا محتلة (بن جداه 2019، ص.ص. 796-797).

دام هذا الموقف في عهد الرؤساء نيكسون، فورد، كارتر، ريغان، رافضا رسميا وعلنا الممارسات الاسرائيلية الهادفة لفرض الأمر الواقع في القدس بتهديم حي المغاربة الملاصق بحائط البراق وتوسيع الحدود البلدية

والكثير من الممارسات الأخرى لكن ذلك لم يتوج على أرض الواقع باجراءات رادعة (أبوعيشة 2020، ص.ص. 261-262).

بقي موقف الأمريكي هكذا إلى غاية نهاية عهدة الرئيس بوش الأب حيث اتسم موقفه بالتضارب من خلال اعتبار وضع الأحياء اليهودية في القدس الشرقية مشابه لباقي المستوطنات في الأراضي المحتلة كما نادى بالإبقاء على مدينة القدس الموحدة، كما أنه نوه مرارا وتكرارا بمكانة القدس لدى الفلسطينيين (أيوب 2017، ص. 14).

ثانيا: قانون القدس عاصمة لإسرائيل

إن الموقف الأمريكي من قضية القدس اتسم بالوضوح من حيث التصريحات الرافضة لكن الممارسات لم تظهر على أرض الواقع الإنحياز الحقيقي للقضية بل كانت في صالح الكيان الصهيوني، إذ أنه خلال فترة حكم الرئيس بيل كلينتون أصدر الكونغرس قرارا تضمن اعترافا رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل.

حيث أقر هذا القانون رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وهوما يخرج عن ما كانت تدعوله بأن الوضع يجب أن يكون عن طريق المفاوضات بين الطرفين وليست إسرائيل وحدها (بن جداه 2019، ص. 799).

غير أنها لم تكن هذه المحاولة الأولى حيث سبق ذلك القرار 106 في الثاني والعشرين ماي لسنة 1990 الذي يتعلق بنقل السفارة، وهوالأمر الذي رفضه الرئيس الأمريكي بوش الأب نظرا لتعارضه مع عملية التسوية بعد مؤتمر مدريد التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية، مما سبب جفاءا بين حكومتة واسحاق شامير، وهوما أثاره قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الذي أقره الكونغرس الأمريكي بعد شهر من اتفاقية أوسلو2 على أن لا يتجاوز ذلك تاريخ الثالث عشر من سبتمبر لسنة 1999، حيث اعتبر اعتداء على صلاحيات الرئيس الأمريكي المتمثلة في ممارسة السياسة الخارجية الممنوحة له دستوريا، مما جعل القانون يطرح للتعديل فأضيفت له إمكانية التأجيل كل 3 أشهر من طرف الرئيس وهوما تم بالفعل عن طريق الرسالة الموجهة آنذاك من بيل كلينتون إلى وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت لوقف العمل على هذا القانون حماية للأمن القومي (أبوعيشة 2020، ص.ص. 268-269).

منذ ذلك الحين وجد القانون وبقي مجرد حبر على ورق في ظل تنامي دعم الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات الإسرائيلية في المنطقة حيث كانت الأخيرة موضوعا قارا في مختلف الحملات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين الذين وعدوا بتفعيل القانون لكنهم لم يتمكنوا من ذلك.

كان ترامب يملك الجرأة التي لا يملكها الرؤساء السابقين حيث أقدمت إدارة هذا الأخير بالقيام بما أجله الرؤساء المتواترين، كلينتون، بوش،أوباما حيث اعتبر القرار الذي صرح به خلال الخطاب الذي ألقاه في السادس من ديسمبر سنة2017 سابقة خطيرة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد لبى بما وعد وبما عجز عنه رؤساء سابقين (العمري 2019، الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ص. 360).

2. إعلان ترامب نقل السفارة الاسرائيلية للقدس والشرعية الدولية:

إثر صدور إعلان ترامب ثارت موجة من ردود الأفعال الدولية على جميع الأصعدة فقد نادى المجتمع الدولي بضرورة التراجع عن هذا القرار لأنه يمثل خرقا للشرعية الدولية، هذه الأخيرة التي ينصرف معناها إلى توافق الممارسات الدولية مع القرارات والاتفاقيات الدولية، حيث يمثل هذا الإعلان اعتداءا سافرا على مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وهوما يسبب المساس بالسلم والأمن الدوليين، ونظرا لذلك صدرت العديد من البيانات من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

أ. إعلان ترامب والقرارات والمبادئ الدولية:

أفردت الأمم المتحدة العديد من القرارات والتوصيات عن طريق هيئاتها في مسألة تدويل القدس والقضية الفلسطينية، ومع تحفظنا على العديد منها خاصة قرار التقسيم الذي لا يختلف إثنان أنه مناف للشرعية الدولية ولمبادئ هذه الأخيرة، لكنه مع ذلك لم يتم احترامه من طرف اسرائيل وترتب عنه الاعتداء على القدس المتكرر وارتكاب الممارسات المنافية لمختلف الصكوك الدولية في هذا الصدد.

أولا: مخالفة القرارات الدولية المتعلقة بوضع القدس في القانون الدولي

سبق بيان موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القدس حيث اتجهت لتدويل المسألة بالرغم من الرفض الفلسطيني، ولكن الأمم المتحدة نفسها لم تستطع تغيير الوضع القائم في المنطقة.

يعد إعلان ترامب بتفعيل قانون نقل السفارة الأمريكية اعتداءا على جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والتي صدرت تباعا لتصرفات اسرائيل في المنطقة وفي مجملها نذكر القرارات 181، 194، 303، 114. 2253، 5922، حيث أن هذه القرارات في مجملها تبنت مسألة تدويل القدس والتعامل مع مسألة اعتراف اسرائيل بها، والتدابير المتخذة من طرفها كما تضمن شجب بعض التصرفات كانتقال البعثات الدبلوماسية للقدس (العمري 2019، الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ص. 366).

إن هذا الإعلان فيه مخالفة لكل القرارات والمواثيق الدولية وعلى جميع الدول الوقوف أمامه وأخذ مسار جديد بكيفية التعامل معه حيث أن القدس ليست إقليما تابعا للكيان الإسرائيلي حتى تقوم بإعلانه الولايات المتحدة الأمريكية عاصمة لها (المصدر 2019، ص. 140).

كذلك قرارات مجلس الأمن إذ أن الأصل العام هوأنه أحد آليات الأمم المتحدة لفرض الأمن والسلم الدوليين غير أنه لم يفلح بشكل أوبآخر في إيجاد حل للقضية الفلسطينية عامة، حيث كانت ولا زالات هي الاختبار الأصعب له غير أنه يشهد له في هذا المجال إصدار العديد من القرارات التي استنكرت الممارسات الإسرائيلية في القدس والتصرف فيها.

حيث تلى كل انتهاك في الأراضي المحتلة قرارا لمجلس الأمن وهي على سبيل المثال لا الحصر القرارات 242، 252، 253، 279، والتي صدرت وكان محتواها دعوة اسرائيل إلغاء ضمها القدس والعودة إلى حدود ما قبل 1967.

تحرك مجلس الأمن بعد إعلان اسرائيل ضمها القدس حيث أصدر القرار 478الصادر في التاسع والعشرين من شهر أوت لسنة 1980 بخصوص إدانة اسرائيل محاولة ضم القدس الشرقية، الذي تضمن عدم الإعتراف بالقانون الإسرائيلي الذي يضم القدس وكان من بين مطالبه دعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية

من خلال القرار، حيث أكد في أكثر من مناسبة بعد هذا التاريخ أن القدس من الأراضي المحتلة وشجب الممارسات الإسرائيلية من بينها القرار 1073، 1322، 1397، إلى غاية القرار 2334 وهوالقرار الأخير قبل إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل حيث أنه أكد أن المستوطنات المقامة في القدس الشرقية ليست تحوز على أي شرعية دولية.

إن الإعلان موضوع هذه الدراسة شكل انتهاكا للاتفاقيات التي أبرمت في نهاية القرن العشرين بين الكيان وبين منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات، ونقصد بذلك كل من اتفاقيات أوسلوالأولى أواتفاق السلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في الثالث عشر من شهر سبتمبر لسنة 1993 متضمنا إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، وكذا اتفاقية أوسلوالثانية أواتفاق السلام وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في يوم الثامن والعشرين من سبتمبر لسنة 1995، تتضمن الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم خلالهما تأجيل الفصل في وضع القدس، وإبقاء الحال على ماهوعليه، وهوالاتفاق الذي وئد في مهده، حيث استغلته اسرائيل لتهويد القدس والسير قدما في مخططاتها.

إن هذه الاتفاقيات كانت من أهم اسباب التدهور الذي آلت إليه مسألة القدس حيث أن التأجيل المستمر لوضع حد لهذه المسألة جعل الكيان الإسرائيلي في كل مرة يستغل هذا الضعف ويلبي أطماعه إلى غاية الوصول إلى صفقة القرن.

ثانيا: مخالفة القرارات والمبادئ الدولية حول عدم تملك أراضي الغير بالقوة والضم

يمثل القرار الصادر بتفعيل قانون نقل السفارة من ترامب اعترافا بضم اسرائيل مدينة القدس، وهوما يخالف مبادئ عمل الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي تسهر هذه الأخيرة على حسن تطبيقه، وبالرجوع إلى القرارات التي حرمت الضم نجد القرار 3314، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص تعريف حرب الاعتداء.

إن القرار 3314 جاء فيه أن الضم يعد أحد صور العدوان سواء كان ضما لإقليم دولة أخرى كليا أوجزئيا، حيث يعرفه بأنه تلك المطامع التي تفوق الاحتلال حيث يمكن أن يكون إعلانه من دولة مستقلة لنفسها أولتضمه لدولة أخرى(الدراجي 2005، ص. 361) .

إن المتفحص لهذا القرار يلحظ أنه ينطبق تماما على موضوع دراستنا حيث أن دونالد ترامب ليس له الحق في ضم القدس إلى إسرائيل وبالتالي يمكن إعتبار إعلانه هذا من قبيل العدوان، غير أن الإشكالية تكمن في القرار 3314 نفسه حيث يعد توصية للجمعية العامة وبالتالي لا يحظى بالقوة التي يستند إليها في إدانة هذا السلوك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهوما أكد عليه مجلس الأمن في العديد من المناسبات إذ تعود له وحده السلطة التقديرية في إقرار وقوع العدوان من عدمه.

كذلك يعد إعلان ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس اعتداء على أهم المبادئ المعمول بها في القانون الدولي وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها وفق قرار الجمعية العامة 2625(د-25) المؤرخ 24 أكتوبر 1970 المتعلق بحق تقرير المصير الذي ضمنته مختلف المواثيق الدولية للشعوب، أهمها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. حيث أقر أنّ للشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وحرية في اختيار نظامها السياسي وحرية أيضا

التصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية، وهوما يتنافى مع إعلان ترامب الذي اضفى شرعية على الانتهاكات الاسرائيلية لهذا المبدأ.

كذا مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالتهديد أواستعمال القوة حيث أن مختلف أحكام القانون الدولي تحظر ضم الأراضي بالقوة والاستيلاء عليها ، وقد شجبت مختلف القرارات الدولية ضم الأراضي الفلسطينية، بدءا من ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، ومنذ سنة 1967 أعلن مجلس الأمن هذا المبدأ الأساسي في عديد المناسبات فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، وكان أهمها في ديسمبر 2016 عندما شدد المجلس على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة.

ب. ردود الأفعال الدولية إزاء إعلان ترامب نقل سفارة بلاده للقدس

كان لإعلان ترامب صدى كبيرا نظرا للآثار القانونية التي يخلفها من اعتداء على الشرعية الدولية وحق تقرير المصير، وليس لذلك فقط فقد اتسمت فترة حكمه بالعداء لكل ماهوفلسطيني، لذلك تم التحرك من بعض الدول فرادى وجماعات من أجل إدانة هذا الإعلان، ولكن في المقابل مارست الولايات المتحدة العديد من الضغوطات سواء على صعيد علاقاتها مع الدول أومن منطلق مكانتها في مجلس الأمن.

أولا: موقف الدول إزاء الإعلان

بالنسبة للفلسطينيين كان الموقف طبيعيا حيث رفضوا هذا الإعلان رفضا تاما وتقدموا بالعديد من العرائض والمواقف الرافضة في مختلف المحافل الدولية، لأن هذا الأخير يمس مباشرة حقوقهم بالتواجد في المنطقة، ويقوض مختلف المجهودات المبذولة على الصعيد الدولي منذ انتهاء الانتداب من أجل استرجاع السيادة على أراضيها.

بالنسبة لاسرائيل فقد سارعت إلى تعديل قانون الاعتراف بالقدس عاصمة لها الصادر سنة 1980، حيث لا يسمح بالتنازل أوتحويل أي صلاحيات مؤقتة كانت أم دائمة لأي جهة أوسلطة 'أجنبية' وذلك ضمن حدود المدينة المعدلة من عام 1967. وجاء في التعديل أنه لا يمكن تغيير البند المذكور بخصوص التنازل وتحويل الصلاحيات لسلطة "أجنبية" في حدود المدينة إلا بأغلبية 80 عضوكنيست من أصل 120 عضوًا، ووفقا لذلك فقد أصبح التنازل عن أي جزء من القدس ضمن أي اتفاقية مستقبلية مع الفلسطينيين منوطًا بالحصول على أغلبية 80 عضوكنيست؛ وهوأمر شبه مستحيل (محاجنة 2018، ص. 82).

أما عن الدول العربية فقد شجبت هذا الإعلان لأن القدس تمثل أكثر من بعد سياسي وجزء من إقليم عربي محتل بل أكثر من ذلك فهي رمز ديني وامتداد لحضارة إسلامية استمرت فيها لقرون، واتجهت إلى الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل لهذا الوضع القائم وطالبت مجلس الأمن بالتدخل ولكن الأمر انتهى باتجاه بعضها للتطبيع إذعانا لسياسة ترامب .

بالنسبة للإتحاد الأوربي الذي يعد فاعلا مهما في صنع عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث كان من رعاة اتفاقية أوسلو، وكان موقفه من القدس سائرا تحت مظلة الأمم المتحدة واعترافها بتدويل المدينة وعدم خضوعها للسيطرة الاسرائيلية، وهوما يلتمس من الموقف الصادر عن الاتحاد الأوربي حيث لم يجد نداء نتاينياهولدول الاتحاد بالحذوحذوأمريكا فلم يجد نفعا وسط تأكيد الإتحاد الاوربي احترام القانون الدولي وعدم قبول حلول خارج التفاهمات الإسرائيلية الفلسطينية (زيادة 2020، ص. 52).

لكن بعض الدول سارت في هوى خطة ترامب دون إصدار قرار بذلك حيث أن كثيرة منها اعترضت على مشروع قرار يلتزم بموجبه أعضاء الاتحاد بعدم نقل سفارتها للقدس وهوما قامت به كل من التشيك وهنغاريا، كما أن رئيسة ورزاء رومانيا صرحت بنيتها نقل السفارة للقدس لكن ذلك لم يتحقق نظرا لرفض الرئيس (زيادة 2020، ص. 52).

أما عن صاحبة القرار وهي الولايات المتحدة الأمريكية فلم يصدر منها موقف رسمي مناف لإعلان ترامب لأنه ليس عمل فردي بل نتائج سياسة هذه الأخيرة، عدى بعض التنديدات من مراكز حقوقية فيها مثل مركز كارتر.

ثانيا: موقف الأمم المتحدة إزاء الإعلان

تبعا للقرار الصادر عن دونالد الترامب الذي فعل قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس توالت ردود الأفعال الدولية من الدول العربية والإسلامية والدول الراعية للقضية الفلسطينية، والتي تحترم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص، ونجم عن ذلك عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة، الخميس واحد وعشرين من شهر ديسمبر لسنة 2017، جلسة عاجلة بناء على طلب كل من اليمن وتركيا كممثلين عن المجموعتين العربية والإسلامية. وجاءت نتيجة التصويت لصالح القرار بموافقة 128 دولة، ورفض تسع دول، وامتناع 35 دولة عن التصويت، حيث صدر القرار ES-10/L.22 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ الواحد والعشرون من شهر ديسمبر لسنة 2017، والذي يعلن وضع القدس بوصفها عاصمة لإسرائيل بأنه "باطل ولاغ"" ويقول "أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أووضعها أوتركيبتها الديمغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

حيث قدم المقترح كما سبق بيانه تحت إطار الاتحاد أن أجل السلم وهوالإطار الذي يلجأ فيه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استصدار قرارات لوقف الاعتداء، الذي كان له سابقة تاريخية تتمثل في العدوان الثلاثي على مصر الذي فشل فيه مجلس الأمن على إيجاد حل لهذه المشكلة فلجأت الدول إلى اصدار قرارها في الاتحاد من أجل السلم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في ذات الاطار قدمت مصر مشروعا لمجلس الأمن من أجل إدانة هذا القرار حيث عقد جلسة يوم الإثنين الثامن عشر من شهر ديسمبر لسنة 2017 للتصويت عليه، فحصل مشروع القرار على تأييد 14 عضوا فيما عارضته الولايات المتحدة التي استخدمت حق النقض (الفيتو) مما أفشل صدوره.

وكانت ممثلة الولايات المتحدة قد هددت علنا الدول التي ستصوت ضد إدارة ترامب بأنه لا يعقل لها ذلك خاصة في أنها تتلقى الدعم المالي والعسكري منها، وهوما أكده دونالد ترامب في عديد التصريحات في مناسبات رسمية وغير رسمية حيث ذكر دائما وبطريقة غير مباشرة بأن مساعداته لشراء الذمم وتغليب قرارات أمريكا الإنفرادية على موازين الشرعية الدولية.

خاتمة:

إن مسألة القدس كانت ولازالت أحد أعقد المسائل في المجتمع الدولي، نظرا للمكانة التي تحظى بها لدى المسلمين والعرب وكذلك المسيحيين واليهود، لكن التعامل مع هذه المسألة لم يكن بالوجهة المنتظرة سواء من خلال مواقف الأمم المتحدة، الدول العربية والإقليمية والدول الراعية للسلام حيث خرجنا من هذه الدراسة ببعض النتائج:

- إن إعلان ترامب ليس بالبدعة المستحدثة بل هومجرد تفعيل لقانون كان مرآة للممارسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ سنة 1948.فأمريكا كانت ولازالت درع إسرائيل أمام المجتمع الدولي وهي تستغل كل نفوذها وتحالفاتها من أجل حمايتها.

- إن القانون الأمريكي بنقل السفارة إلى إسرائيل اعتداء على الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي من خلال المواثيق السابق ذكرها التي تحمي القدس خاصة وتحمي مجمل المبادئ التي تضمن الأمن والسلم الدوليين عامة.

- لم تكتفي الولايات المتحدة بإصدار القانون بل واصلت رعايته في قاعات الأمم المتحدة من خلال رفض قرار الجمعية العامة، وإعاقة قرار مجلس الأمن عن طريق الفيتو، ولجوئها كما هومعتاد إلى المساومة التي تفرضها على الدول الضعيفة التي تتلقى منها المساعدات، وهوما يؤكد كون الاعلان في سياق السياسة الأمريكية لتسليط الكيان الإسرائيلي على القدس والمقدسيين.

أخيرا نخرج ببعض التوصيات والمقترحات التي من شأن الأخذ بها تعزيز الدور الفلسطيني في مواجهة الأطماع الإسرائيلية:

-إن الفلسطينيين مدعووون أكثر من أي وقت إلى توحيد الصف، والحفاظ على الوجود الفلسطيني في القدس من أجل بقاء القضية واقعا وقانونا.

- تفعيل ملف القدس بصورة حقيقية والعمل على إظهاره في كل المحافل الدولية، وفي وسائل الإعلام وعبر المنصات الدولية من أجل تغيير نظرة المجتمع الدولي والتأثير في المسعى الذي اتخذته الأمم المتحدة منذ سنة 1948 الذي كان له دور كبير في الحالة التي آلت إليها المدينة.

قائمة المراجع:

-أبوالسعود، خ. ب. (2009). أثر الاحتلال الاسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لأحكام القانون الدولي، دمشق: دون دار نشر.

-الأسطل، ك. ك. م. (دون سنة نشر). مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والاجراءات الاسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي بعد عام 1976. غزة: جامعة الأزهر.

-الدراجي، إ. (2005). جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدّولية عنها. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

-العمري، ح. (2019). الاستيطان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، دراسة في أحكام القانون الدولي العام 2018. برلين: المركز الديموقراطي العربي.

-العمري، ح. (2019). الإعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل. الجزائر: مجلة الحوار المتوسطي، المجلد10(العدد01).

-القاضي، م. ع. (2019). القدس في القرارات الدولية(مذكرة ماجستير). فلسطين: جامعة الخليلي.

-المصدر، أ. م. (2019). دور اللوبي اليهودي في قرار الرئيس الأمريكي ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل(مذكرةماجستير). غزة: جامعة الأزهر.

-أيوب، ن. (دون سنة نشر). مدينة القدس بين الإستعمار الإسرائيلي والقبول الأمريكي، سلسلة تقييم حالة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. دون بلد نشر: دون سنة نشر.

-بن جداه، ع. (2019). اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل في ضوء القانون الدولي. الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10(العدد02).

-دون مؤلف. (2018). القدس وحدودها المتغيرة. دون بلد نشر: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
-زيادة، أ. (2020). الموقف الأوروبي من القدس في ضوء صفقة القرن. الدوحة: مجلة سياسات عربية، (العدد43).
-شديفات، ش. ع. (2017). الإعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي فوضى الماضي والحاضر. الأردن: مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد44(ملحق01).
-قاسم، أ. ف. (2011). القدس والمقدسيون في القانون الدولي(محاضرة قدمت في المؤتمر الدولي القدس). قطر.
-محاجنة، ع. (2018). القدس في القانون الإسرائيلي في ضوء إعلان ترامب: إنعكاسات المواجهة وخياراتها. الدوحة: مجلة سياسات عربية، (العدد 32).